

بيان صحفي
٢٧ فبراير ٢٠١٤

قررت لجنة السياسة النقدية للبنك المركزي المصري في اجتماعها يوم الخميس الموافق ٢٧ فبراير ٢٠١٤ الإبقاء على سعري عائد الإيداع والإقراض لليلة واحدة دون تغيير عند مستوى ٨,٢٥% و ٩,٢٥% على التوالي، وكذا الإبقاء على سعر العملية الرئيسية للبنك المركزي عند مستوى ٨,٧٥% وسعر الائتمان والخصم عند مستوى ٨,٧٥%.

شهد الرقم القياسي العام لأسعار المستهلكين ارتفاعاً شهرياً قدره ١,٤٢% خلال شهر يناير ٢٠١٤ مقابل انخفاضاً شهرياً قدره ١,٠٢% خلال شهر ديسمبر ٢٠١٣. وقد انخفض المعدل السنوي للتضخم العام الى ١١,٣٦% في يناير ٢٠١٤ من ١١,٦٦% في شهر ديسمبر ٢٠١٣ على خلفية تأثير فترة الأساس من العام الماضي.. وفي ذات الوقت سجل التضخم الأساسي معدلاً شهرياً قدره ١,١١% في يناير ٢٠١٤ مقابل معدل شهري قدره ٠,٤١% في ديسمبر ٢٠١٣. وعلى غرار التضخم العام، انخفض المعدل السنوي للتضخم الأساسي الى ١١,٦٩% في يناير ٢٠١٤ من ١١,٩١% في ديسمبر ٢٠١٣ مدعوماً بتأثير فترة الأساس من العام الماضي. وقد جاءت التطورات الشهرية في كل من التضخم العام والتضخم الأساسي على خلفية ارتفاع أسعار بعض السلع الغذائية. إن انخفاض احتمال عودة الأسعار العالمية للمواد الغذائية للارتفاع سوف يستمر في الحد من المخاطر الصعودية للتضخم، ومن المتوقع أن تنخفض المعدلات السنوية للتضخم عن مستوياتها الحالية في الشهور القادمة.

وقد استمر تباطؤ نمو الناتج المحلي الإجمالي خلال الربع الأول من عام ٢٠١٣/٢٠١٤ ليسجل ١,٠٤% مقابل ٢,١% خلال عام ٢٠١٢/٢٠١٣. ويأتي التباطؤ في النشاط الاقتصادي خلال الربع الأول على خلفية معدلات النمو المتواضعة في معظم القطاعات الرئيسية منها الصناعة، التشييد والبناء، بالإضافة إلى الانكماش الذي شهده قطاعي السياحة والبتترول. وفي ذات الوقت ظلت مستويات الاستثمار منخفضة في ظل حالة عدم التيقن التي واجهت المستثمرين منذ بداية ٢٠١١، فضلاً عن ضعف نمو الإقراض للقطاع الخاص. وبمنظرة مستقبلية فإن المخاطر النزولية المحيطة بتعافي الاقتصاد العالمي لازالت مستمرة على خلفية التحديات التي تواجهه بعض دول منطقة اليورو وتباطؤ النمو في الاقتصاديات الناشئة. وقد تؤدي هذه العوامل مجتمعة الى زيادة مخاطر انخفاض معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي مستقبلاً.

إن نمو الناتج المحلى الاجمالى بمعدلات أقل من المعدل الأقصى غير التضخمي منذ عام ٢٠١١ بالإضافة الى المخاطر النزولية التي تواجه الاقتصاد المحلى فى الوقت الحالى سوف يحد من المخاطر المحيطة بالتضخم. وفى ضوء توازنات المخاطر المحيطة بتوقعات التضخم ونمو الناتج المحلى الاجمالى ، ترى لجنة السياسة النقدية أن معدلات العائد لدى البنك المركزى المصرى تعد مناسبة.

وستتابع لجنة السياسة النقدية عن كثب كافة التطورات الاقتصادية ولن تتردد فى تعديل معدلات العائد لدى البنك المركزى المصرى والعمل على استقرار الأسعار فى الأجل المتوسط.

الدكتورة/ رانيا المشاط

وكيل المحافظ - قطاع السياسة النقدية

ت: ٢٧٧٠١٣١٥

بريد الكتروني: monetary.policy@cbe.org.eg